

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

Interpretation between pragmatic theory and ancient Arabic rhetoric

رحمون سالم^{1*}، المركز الجامعي تيسمسيلت، (الجزائر) salemrahmu@gmail.com

بومسحة العربي²، المركز الجامعي تيسمسيلت، (الجزائر) larbiaflah0@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 11-01-2022

تاريخ إرسال المقال: 17-08-2021

الملخص:

واضح أن الدرس البلاغي مرتبطٌ بالجانب الحجاجي للنظرية التداولية، وتصورات البلاغيين للظواهر اللغوية وتعاملهم مع معانيها وفق استعمالات دلالية مخصصة تُعتبر مظهراً من مظاهر المنهج التداولي في الدراسات المعاصرة.

إن الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن مفهوم التأويل، من خلال عملية استقرائية مقارنة بين النّصّورات الناتجة عن البلاغة العربية القديمة وبين آليات المنهج التداولي، كما تركّز على ما يتعلّق بإنتاج المعنى وتأويله، وظروف الخطاب ونوايا المتخاطبين، حيث أن تفسير الظواهر اللغوية لا يتحقّق دون إقحام العناصر المقاميّة التداولية في هذا التحليل، باعتبار أن اللغة ظاهرة إنسانية اجتماعية تشاركية.

الكلمات المفتاحية: التأويل؛ الدرس التداولي؛ البلاغة العربية؛ التراث.

Abstract:

It is clear that the rhetoricians' perceptions of linguistic phenomena according to specific semantic uses are considered a manifestation of the deliberative approach in contemporary studies.

The aim of this study is to reveal the concept of interpretation, through an inductive process, comparing the perceptions resulting from the ancient Arabic rhetoric and the mechanisms of the deliberative approach, as the interpretation of linguistic phenomena is not achieved without involving deliberative communicative cases in this analysis, given that language is a human phenomenon. Participatory social.

Keywords: Interpretation; pragmatic lesson; Arabic rhetoric; heritage.

*رحمون سالم:

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

مقدمة:

يُمثل التأويل إجراءً تداولياً بارزاً سواءً كان مُسلطاً على خطابٍ مباشرٍ أم على خطابٍ غير مباشرٍ، وهو في دلالاته على التأثير والتفاعل يُعدُّ أمانةً على استمرار التداول والخطاب وامتداد النص و لذلك اكتسب القرآن الحكيم في عدم مباشرة كثيرٍ من آياته مكانته البلاغية العالية وتأثيره في النفوس، ولنقل: امتلاك أسرار الإعجاز من بعض وجوهه، ويقترّب مفهوم التأويل عامّة بوصفه إجراءً وبعداً تأثيرياً تداولياً من مفهوم الفهم في الدلالة على التواصل والإخبار الذي يُمثل الوظيفة الرئيسة للتداولية في بعدها البياني الإخباري، غير أنّه يفارقه في الدرجة، فالتأويل ينتهي إلى معالجة الفهم أو تحليله، كما أنّه ينطوي على معنى التأثير، ويتجلّى الفرق كذلك في أنّ الفهم يتحقّق من خلال (الدلالة الطبيعية أو الحرفية أو المباشرة)، على حين أنّ التأويل يجري على (الدلالة غير الطبيعية أو غير الحرفية)، أو ما أسماه أوستين وسيرل و ديكر و كيمبيرز (الدلالة التداولية) أو الدلالة في السياق، فأوستين يقصد بالدلالة التداولية (الفعل المتضمّن في القول)، أمّا سيرل فيقرّر معتمداً على غرايس أنّها من خصائص التلقّظ في مقابل الدلالة الحرفية التي تُعدّ من خصائص الجملة، في حين يرى ديكر أنّ الدلالة التداولية هي التي تُحدّد الدلالة الحرفية، منطلقاً في ذلك من تفريقه بين الدلالة والتداولية، أمّا كيمبيرز فيذهب إلى أنّ الدلالة التداولية أو تأويل الملفوظ يتأسّس على المؤشر الذي تشكّله التّنويعات الاجتماعية اللسانية.¹ فالتأويل يُعني بالدلالة التداولية التي تتمثّل في المعاني غير الحرفية ويخضع لاعتباراتٍ سياقيةٍ ومعرفيةٍ. وسنقوم في هذا البحث بإجراء مقارنة بين التأويلين التداولي والتأويل البلاغي، مستهلّين هذه الدراسة بالإشكالات التالية:

- ما دلالة مفهوم التأويل؟ وماهي مفاهيمه وإجراءاته؟

- هل هناك مقارنة فعلية لهذا المفهوم تجمع بين رؤية المدرسة الغربية والنّصّور البلاغي العربي القديم، و ترسم معالمه وحدوده وإجراءاته خصوصاً في الأوضاع الرّاهنة لمجتمعاتنا التي تواجه رهاناتٍ وتحدياتٍ متعدّدة، بل ومتعارضة بعضها فكريّ، وبعضها تاريخي والآخر سياسي وإيديولوجي؟

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

التأويل بين الدرس التداولي والدرس البلاغي القديم:

المبحث الأول: التأويل في الدرس التداولي الحديث:

كثيراً ما نجد التأويل التداولي مرتبطاً بمستوى الدلالات غير الحرفية (الضمنية)، فمفهوم (الدلالة غير الحرفية) ظهر في عُرف التداولية تحت أسماءٍ متعددة، كما مرّ بمراحل متعدّدة، ولعلّ (المتضمن أو الضمني) Implicite كان من أبرز الأسماء² التي استطاعت أن تحتضن شتى المعاني غير الحرفية، لذلك فإننا سنتبّاه وسيكون كلامنا عليه من الآن فصاعداً كلاماً على المعاني غير الحرفية، وعلى التأويل الذي يجري عليه في الآن نفسه فنبين أنّ الضمني نال عنايةً كبيرةً من قبل التداوليين، وامتلك حضوراً قوياً حتّى على المستوى الحرفي لأننا في خطابنا لا نقول كل شيء، ولأنّ خطابنا لا يجري إلا في بيئة اجتماعية³، بل إنّ أوستين يذهب إلى أكثر من ذلك، إذ يفترض أنّ المعاني المتضمنة وتحديدًا الإنشائية حاضرة في العبارات الابتدائية الأولية، ليصل إلى أنّ العبارات الإنشائية متأخرة في ظهورها عن العبارات الأولية⁴.

والحق أنّ تأويل الضمني لا يتم بمعزل عن الصريح، فبعض التداوليين يرى أنّه يبدأ بمرحلة لغوية منطقية تتدرج تحت اسم (الصريح) أو (المقتضى) أو (الافتراض القبلي) في عملية تُدعى (الاستلزام المنطقي)، وفي هذه المرحلة التي يمكن أن تتدرج تحت مفهوم الفهم أكثر من التأويل، يُعالج الخطاب لسانياً من دون تحمّل مسؤولية مقصدية عن المحتوى القضوي وكميته⁵ ومن دون تدخل المقام، وفيها يُلتفت إلى شروط الحقيقة أو شروط نجاح التلقّظ، وأفضل من يمثّل هذه المرحلة التداوليون الأوائل كأوستين وسيرل في أعمالهم ذات المنظور المنطقي، وذلك قبل أن تُعنى بمنظور (المقصدية)، والحق أنّ الالتفات إلى المقاصد وتشديد العناية بها أسهم في الانطلاق من عقل الصرامة المنطقية وتوسيع فسحة العناية بالدلالة التداولية مع عدم إغفال أهمية المقصدية في تحقيق نجاح التّواصل وفي تحديد مفهوم العمل ما يفيد أنّ كل المقاربة التداولية تحتويها⁶.

المطلب الأول: التأويل التداولي في منظور أوزفلت ديكر:

تقوم القصدية برسم تفاصيل المرحلة الثانية من مراحل تأويل الضمني التي تجري استناداً إلى أسسٍ لسانية تتمثّل في الافتراض القبلي والاستلزام المنطقي أو الاقتضاء، وأخرى تداولية تتمثّل في الاستلزام الحواري وفي قواعد المحادثة التي تعالج (المُضمر) وفي معطيات الخلفية المعرفية⁷، وأهم ما يمثّل هذه المرحلة هو تحليلات (ديكرو وغرايس)، فديكرو يرى أنّ إقحام العلاقات التخاطبية والسياقات المقامية في تحليل الملفوظ أمرٌ لا مفر منه، إذ لا تقتصر عملية التّواصل على نقل المعلومات على نحو حرفي وميكانيكي،

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

إنما توجد ذوات لها اعتقاداتها ومقاصدها وتوقعاتها وعلاقاتها، فهو ينطلق في دراسة اللغة من الاستعمال وما يتبعه من علاقات بين المتخاطبين ومقاصدهم وافتراساتهم وغير ذلك مما يؤثر في الدلالات اللغوية⁸، كما نراه في تأويله للضماني يعمل على توسيع أفعال اللغة ولا سيما الأفعال المتضمنة في القول حين يعدّ الاقتضاء فعلاً متضمناً في القول، موضحاً أنه يكتسب مكانته داخل الأفعال اللغوية من خلال فرضه معطياته على المخاطب بقوة بما أنه ليس موضوع المحادثة⁹، وبما أنه يغير العلاقات التخاطبية ويعدّ زيادة على ذلك ضرورة ملحة لاستمرار التواصل والحوار¹⁰، وهذا ما جعل الاقتضاء يتسم بالسمة التداولية بعد أن كان ذا سمة منطقية، فقد أصبح شرطاً ضرورياً من دونه لا يتسنى للمتخاطبين أن يتفاهموا¹¹.

إننا بذلك نفهم أنّ المقتضى الذي يشكّل جزءاً ينطوي مع المضمّر تحت جناح الضماني يُدرك من خلال اللغة، على حين يكون إدراك أو تأويل المضمّر خاضعاً لمعطيات معرفية غير لغوية تتمثل في حكم المحادثة (الإفادة والأخبار والشمول)¹².

المطلب الثاني: غرايس وتأويل المعاني الضمنية:

يعتمد غرايس على حكم المحادثة التي جمعها تحت عنوان (مبدأ التعاون)، غير أنّ مسلماتها تختلف عما هي عليه عند ديكر، فهي عنده أربع مسلمات: (القدر، والكيف، والملائمة، والجهة)، وإنّ الإخلال بإحداها يرفع لنا قنطرةً ينقلنا عبرها من مجال فهم المعاني الصريحة (مبدأ التعاون) إلى مجال تأويل المعاني الضمنية (الاستلزام الحواري)، فهو يصرف الكلام عن ظاهره إلى معنى خفي يقتضيه المقام ويحصل بطريق الاستدلال من المعنى الظاهر ومن القرائن¹³، بمعنى أنّ تلك الحكم تُعدّ مبادئ تأويل أكثر من كونها قواعد معيارية أو قواعد سلوك، فمن استغلال قاعدة الكيف على سبيل المثال يرى غرايس أنّه من الممكن تأويل الوجوه البلاغية الاستعارية والتورية والسخرية وغيرها¹⁴.

ولما كان الاستدلال أو الاستلزام الحواري عند غرايس يُبنى على صياغة الفرضيات وإثباتها لا على البرهنة المنطقية، أي أنّه غير مشروط الصدق non - vericonditionnelle، فإنّه يبقى عرضةً للأخطاء وسوء الفهم، وهو ما يُضعف البعد المعرفي فيه¹⁵.

المطلب الثالث: نظرية سبرير وولسن (الدلالات المضمرة) :

جاء طرح "سبرير" و"ولسن" من خلال تداوليتهما المعرفية التي هي في حقيقتها ميراثاً لنظرية غرايس والتي تُؤلف بين العمليات الترميزية المنطقية (اللسانية) والعمليات الوظيفية الاستنتاجية (التداولية)، فالعمليات الترميزية تُعنى بالدلالات الصريحة وتعالجها معالجة أولية بوساطة المنظومات الإدراكية، فتؤمّن مقدمات مدعمة بالسياق توافق ما يسمى (المعرفة الموسوعية)، وتُستخدم بوصفها مداخل للمنظومات

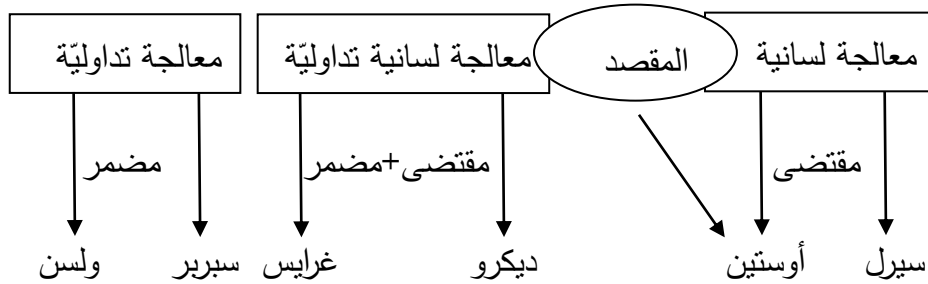
التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

التصورية التي لا تستغني عن نظرية الذهن (القدرة على نسبة حالات ذهنية إلى الآخرين) في انطلاقها من معطيات المنظومات الإدراكية.

أما العمليات الاستدلالية أو المعالجة التداولية للقول فتهتم بإتمام عملية التأويل بناءً على سابقتها، وفي ظل تعدد معطيات السياق والمعارف الموسوعية وتعدد النتائج المحتملة لعملية التأويل التداولي (الاستدلال) يقترح كل من سبرير وولسن نظريتهما في الملاءمة أو المناسبة التي تقضي بوجوب تناسب النتائج مع الجهد المبذول، ما يسهم في اختيار أنسب المعلومات التي تمثل مداخل من جهة، ويوقف عملية التأويل من جهة أخرى، ومن ثم يشرح كيفية نجاح التواصل الذي لا يقف عند حدود التواصل الإخباري، بل يتعداه إلى مستوى التواصل الإشاري الاستدلالي¹⁶.

ولا بد أن نشير إلى أن معالجة الأقوال الصريحة تتم عند ذينك الرجلين لأجل تأويل الدلالات المضمرة واستنتاجها، ذلك أن «الجانب الصريح في التواصل يبدو أكثر غنى وأكثر إثارة للاستدلال والاستنتاج خلافاً لما تعتقده التداولية حسب الاتجاه الغرايسي»¹⁷، وهي ليست مقصودة لذاتها وليست بذات أهمية من دون معطيات السياق والمعارف الموسوعية التي تحتل المكانة الكبرى في عملية التأويل ولا تُعنى بشروط الحقيقة، إنما تركز عنايتها على تفسير عملية التواصل، فهي بذلك تخالف الاتجاه اللساني المنطقي في طريقته في معالجة الأقوال.

ويمكن تلخيص مراحل تأويل الضمني أو معالجته في الشكل الآتي:



المطلب الرابع: تحليلات أوريكيوني في كتابها: implicit

وضعت أوريكيوني كتاباً يربو على (600 صفحة) تحت عنوان Implicit (المضمّر)، ونرى وفق ما تقدّم أن الترجمة الأنسب له هي الضمني، كما يلاحظ أن معالجتها تتناغم مع معالجة "ديكرو" و"غرايس"، إذ تعدّ التعيين والتضمين وجهان لعملية واحدة، إلا أنها تتبع مسلكاً مختلفاً توضّحه في قولها: «لقد انتقينا عشوائياً بعض الأقوال التي بدت لنا حدسياً مُشبعةً بالمضمّر، ثم دققنا فيها تدقيقاً مفصلاً بهدف أن نحدّد

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

من خلالها وبأكبر دقة ممكنة الأمور التالية - إلى جانب طبيعة المحتويات المضمرة التي ينقلها القول سنستعين بالضرورة بتعابير تقريبية لتفسيره - وهي:

1- الركيزة اللغوية للمحتويات المذكورة (أي المضمرة)

2- وضعها (سواء كانت افتراضاً أو مضمناً.. إلخ)

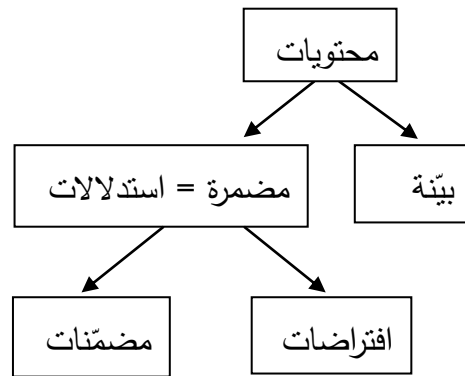
3- وأخيراً تكونها، أي الآليات التي تُرسي أسس استخراجها¹⁸.

فترى أوريكيوني، فيما يتعلق بالركائز اللغوية للمضمرة، «أن أي وحدتي من وحدات المحتوى التي يمكن فكّ ترميزها تمتلك بالضرورة ركيزة لغوية أيّاً تكن، ولا تشذّ المحتويات المضمرة عن هذه القاعدة»¹⁹، كما ترى أنّ ثمة نمطين لترسيخ المحتويات الكلامية، هما:

- الترسيخ المباشر الذي يطبع إلى جانب المحتويات البيئة (الصريحة) بعض أنماط المحتويات المضمرة كالفرضيات وبعض المضمّنات ذات الركيزة النبرية.

- الترسيخ غير المباشر الذي يضمّ الكم الأكبر من المضمّنات التي يتمّ الكشف عنها عبر سلسلة تأويلية استدلالية تنهج سبيل التعديّة وتبدأ من المحتويات الأكثر وضوحاً لتنتهي إلى الطبقات الدلالية الأكثر توارياً واحتمالاً²⁰.

وبعد تحديد محتوى المضمرة حدّدت وضعها²¹، فرسمت له الشكل الآتي²²:



أمّا فيما يرتبط بتكونها أو آليات استخراجها فتشير أوريكيوني إلى أنّ ذلك يتحقّق من خلال الكفائيتين اللغوية والمنطقية اللتين تُسهمان في تحديد الدلائل السياقية النصية، والكفائيتين الموسوعية (السياق) والتداولية التواصلية (قواعد المحادثة) اللتين تُعيّنان الدلائل السياقية الخارجية (المقامية)²³.

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

المبحث الثاني: التأويل في التراث البلاغي العربي:

دلالة التأويل في تراثنا البلاغي لا تبتعد عما هي عليه عند التداوليين، فقد جاء في لسان العرب أنّ «المُرَاد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»²⁴، فاشتراط الدليل يقابل في عرف التداولية الاستدلال، ويُعرّف التأويل بأنه «حمل الظاهر على المُحتَمَل (المرجوح)»²⁵ وهذا يقارب ما تذهب إليه نظرية الملاءمة عند سبربر وولسن من الدعوة إلى اختيار الأرجح (الأنسب).

المطلب الأول: أبو البقاء الكفوي:

يتجلى الفرق بين المعالجة اللسانية والتداولية من خلال ما جاء عن الكفوي في أثناء تفريقه بين التفسير الذي يستند إلى اللغة والتأويل الذي يخضع لمعطيات تداولية، فيرى أنّ «التأويل بيان أحد احتمالات اللفظ، والتفسير بيان مُراد المتكلم» ولذلك قيل: التأويل ما يتعلّق بالدراية، والتفسير ما يتعلّق بالرؤية. وفي مفردات الرّاعب (502هـ): التفسير أعمّ من التأويل وأكثر استعمال التفسير في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يُستعمل التأويل في الكتب الإلهية والتفسير يُستعمل فيها وفي غيرها.. وتفسير القرآن ما هو المنقول عن الصحابة، وتأويله ما يُستخرج بحسب قواعد العربية، ولو قلنا في قوله تعالى: «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنْتَ تُفَكِّهُنَّ» الأنعام: 95، أُريد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً، أو إخراج المؤمن من الكافر والعالم من الجاهل كان تأويلاً»²⁶، فالتأويل يقع على المعاني غير الحرفية أو المجازات (مخالفة الأوضاع اللغوية)، على حين أنّ التفسير يقع على المعاني الحرفية (الظواهر).

ولمّا كان وجود الدليل في التفسير (التفسير بالأثر) وعدمه في التأويل (التفسير بالرأي) يمثل الفيصل في مسألة التفريق = استنتجنا أنّ التفسير يخضع لعملية برهنة منطقية لغوية، على حين أنّ التأويل يخضع لاعتبارات تداولية (استدلالية)، تبين إذاً أنّ أكثر التأويل مُستخدم في الكتب الإلهية، وهذا ممّا لا خلاف فيه بأمانة ما نألفه من كثرة المصنّفات التي ألّفت في تفسير القرآن الكريم وتأويله و مجازه وإعجازه وغريبه، فضلاً على الخلاف الذي دار حول تأويل المُتشابه²⁷، وحول تأويل أسماء الله - عز وجل - وصفاته وغير ذلك من الدلائل.

والحق أنّ مصادر تأويل القرآن الكريم (التأويل المقبول) وتحديدًا المحتويات الضمنية، هي مصادر متشعبة نذكر من أهمّها: تأويل القرآن بالقرآن، وبالسنّة أو الأثر، وبمطلق اللغة، وبالمقتضى من معنى الكلام، والمقتضب من قوّة الشرع²⁸، أمّا التأويل بالاجتهاد العقلي (الرأي) ففيه كلام.

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

ومن جهة الأسس نرى أنّ التأويل يخضع على نحو عام لأسس لغوية (النحو والاستعمال اللغوي...)، ولأسس سياقية (مقامية) نستطيع أن ننتعها بالتداولية والبلاغية (أسباب النزول، وقصص القرآن، والأخبار الغيبية...)، ومن الواجب أن نؤكد أنّ الخوض في تأويل القرآن ليس أمراً سهلاً، كما أنّه لا يشرع أن نجري فيه آراءنا كيفما اتفق، ذلك أنّ للتأويل ضوابط وأدوات وشروطاً يجب التقيد بها، فمن أهم ضوابطه أن يكون المعنى صحيحاً وارداً في اللغة ومعروفاً في الاستعمال، وألا يكون مناقضاً لمعنى آخر مثبت في القرآن، ولا مخالفاً لتأويل ورد في السنة، وألا يتضمن تعطيل أسماء الله أو صفاته أو أفعاله بالمقاييس الباطلة، وبتعبير مجمل: ألا يخالف ما هو قطعي الدلالة.

إنّ تأويلاً من هذا القبيل يتقدّم على غيره من التأويلات التي تُوسم بأنها ظنيّة الدلالة، أو تقوم على العقل غير المنضبط أو الهوى²⁹.

والتأويل في اللغة يعني الرجوع، ففي اللسان: «الأول الرجوع، آل الشيء يؤول أولاً ومالاً رجع، وأول إليه الشيء رجعه، وآليت عن الشيء ارتددت، وفي الحديث: (من صام الدهر فلا صام ولا آل) أي لا رجع إلى خير»³⁰.

المطلب الثاني: التأويل عند ابن تيمية:

يرى ابن تيمية أنّ «لفظ التأويل قد صار بتعدد الاصطلاحات مُستعملاً في ثلاثة معانٍ: أولاً: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله أنّ التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الزاجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتدر به.

ثانياً: أنّ التأويل هو بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين، وهو تفسير الكلام الذي يُفسّر به اللفظ حتّى يُفهم معناه أو تُعرف علته أو دليله.

ثالثاً: من معاني التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به ممّا يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك... وهو عين ما هو موجود في الخارج، ومنه قول سفيان بن عيينة: «السنة هي تأويل الأمر والنهي، فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المُخبر عنه، هو تأويل الخبر، والكلام خبر وأمر»³¹، فالتأويل في دلالاته الثلاث يتأسس إجرائياً على آليات تداولية تتمثل في المناسبة (المعنى الأول)، والمقام (المعنى الثالث)، كما أنّه يحمل أبعاداً تداولية كالفهم (المعنى الثاني). ولنا أن نقترح تقسيماً لأشكال التأويل يحمل صفات معممة معدومة الحدود يكون في إمكانها أن تتداخل، وتلك هي: تأويل المفسرين الذين يتقيدون بالنص، وهو ما يعرف بالتفسير بالأثر وهو يحمل صفة (اللغوية)، و تأويل الأصوليين الذين يركزون على الدليل،

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

وهو يحمل صفة (التداولية)، وتأويل المتكلمين وهؤلاء أصحاب الرأي، وهذا يتّصف بأنه معرفي (ابستمولوجي).

المطلب الثالث: نظرة الأصوليين (التأويل الضمني) :

ما دام اصطلاح أصولي الفقه للتأويل هو الذي سارت به الركبان، وجب أن نُعرِّج قليلاً صوب ما اقترحه الأصوليون العرب من مقارنة لسانية وتداولية لدلالة اللفظ على المعنى، إذ يمكن بهذه المقاربة تبسيط عملية تأويل المحتويات الضمنية التي تتجلى عند أولئك في ثلاثة أشكال:

أ- (دلالة المطابقة): وهي أن تعتبر بالنسبة إلى تمام المعنى أو المسمى الموضوع له اللفظ كدلالة لفظ الإنسان على حيوانٍ ناطقٍ وهي دلالة وضعيّة.

ب- (دلالة التضمن): وهي أن تعتبر بالنسبة إلى بعض المعنى أو المسمى إلى ما يكون داخلياً فيه، كدلالة لفظ الإنسان على ما في معناه من الحيوان أو الناطق، وهي دلالة عقلية.

ت- (دلالة الالتزام): وهي أن تعتبر بالنسبة إلى ما يكون خارجاً في المعنى أو المسمى، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه ولو قدر عدم هذا الانتقال الذهني، لما كان ذلك اللازم مفهوماً كدلالة الإنسان على الضاحك أو الكاتب، وهي دلالة عقلية أيضاً.

ونشير إلى أن دلالة التضمن لفظية صريحة، بخلاف دلالة الالتزام التي لا تكون صريحة، كما نشير إلى أن ما يهمنّا من كل ذلك بما أننا نتكلم على المعاني غير الحرفية هو الالتزام الذي ينقسم عند الأصوليين والمناطق إلى الاقتضاء والإيماء والإشارة³²، فإن توقّف صدق المنطوق أو صحته على إضمار دلالة اقتضاء، وإن دلّ على ما لم يقصد فدلالة إشارة وإلاّ فدلالة إيماء، فالأول كخبر (رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان) أي المؤاخذه بهما، والثاني كقوله تعالى: «أَوَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ» يوسف: 82، أي أهلها.

والثالث كقولك لمالك عبد: (أعتقه عني) أي ملكه لي فأعتقه عني³³، فنحن أمام تقابل بين الصريح أو اللفظي (التضمن) وبين غير الصريح أو غير اللفظي (الالتزام)، تقابل يماثل ما يعرف في العرف التداولي التقابل بين الصريح والضمني.

ومن الجدير بالذكر ما دمنا نتكلم على الموقف الأهم والأدق في مسألة تأويل الضمني، ونعني موقف علماء أصول الفقه أن نبين أنهم اتفقوا على أن الأدلة المتفق عليها هي: القرآن الكريم، والسنة، والإجماع،

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

والقياس، وهناك أدلةٌ مُختلفةٌ فيها هي: الاستحسان، والمصالح المرسلة، والاستصحاب، والعرف، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا³⁴».

والمتمثل في تلك الأدلة يجد أنها في الأغلب، ذات طابعٍ تداولي.

خاتمة:

إنّ التركيز على أنماط التأويل التداولية التي تُفسّر الأبعاد العميقة والخفية في الكلام البلاغي والالتفات نحو أساليب الإقناع وأهميتها في ارتقاء القدرة البلاغية للمتكلم، والاهتمام بالجانب الإنجازي السلوكي في اللغة، وبالجملية العناية بالجانب التأثيري كل ذلك يعيد للبلاغة العربية مكانتها التي تستحقّها بوصفها تمثل النموذج الأمثل للكلام، وبوصفها فخر العرب، ودليل إعجاز القرآن الكريم.

لقد خرجنا من هذه الدراسة بجملّة من النتائج نورد أهمّها في الآتي:

- يجري التأويل التداولي على الدلالات الضمنية، ويهدف إلى التوضيح والترجيح.
- تختلف آليات التأويل بين التداوليين الغربيين والبلاغيين العرب، فالآليات التي لجأ إليها البلاغيون العرب على نوعين: منها ما يرجع إلى أسس لغوية متمثلة بالنحو والبلاغة وفحوى الخطاب، ومنها ما هو غير لغوي يتمثل في الاستعمال (العرف) والاكتفاء بعلم المتلقي والحال.
- لاحظنا أنّ وظيفة التأويل عند التداوليين تلتقي مع وظيفته عند البلاغيين العرب في اتجاهها صوب الدلالات الضمنية أو ما يعرف عند العرب بالمجازات.
- إنّ التأويل يقع في جذر المعرفة الإنسانية سواءً كانت علمية أو عامية، إنّهُ يرتبط بعمليات الإدراك والفهم، أي بعلاقة الذات العارفة بموضوع المعرفة.
- إنّ قراءة التراث البلاغي من منظور تداولي أسهمت في ضبط معاقده وفق تنظيم تأثيري فكري تأويلي أو إقناعي أو إنجازي، كما أسهمت في ضبط الأبعاد التداولية وإمدادها بأدوات وإجراءات جديدة من اشتغالات البلاغيين العرب القدماء، سواءً من جهة تطوير أساليب التأويل والحجاج وأدواتهما، أم من جهة توسيع مجال الأفعال الكلامية.

-لقد كان التأويل مقصوراً في البداية على تأويل النصوص المقدسة، لكنّ مجاله اتسع خلال القرن التاسع عشر ليشمل شكل التأويل النصّي على نحوٍ أشمل.

وبهذا نجد أنّ التداولية بمفاهيمها الأساسية كالسياق، وغرض المتكلم، وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، ومفهوم الأفعال الكلامية يمكن أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي، وأن استخدام المنهج التداولي وتطبيقه في دراسة الظواهر البنيوية التركيبية يساعدنا في إثبات وجود أصول للتداولية في تراثنا العربي.

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

توصيات:

أولاً: أن نُقبل على تراثنا القديم، ننفذ عنه غبار الزمن و نجلو ما في معدنه من أصالةٍ ونقدّمه في لغة العصر ونجعل ذلك قاعدة الانطلاق إلى بناء شخصيتنا في الحاضر، كما كانت في الماضي مستقلةً متميزة الذات والملاحم.

ثانياً: أن نُقبل على كل جديدٍ في الآداب العالمية، نُلقح به آدابنا لنزيدها قوةً وفتوةً طالما كان هذا الجديد صالحاً للتفكيح والإمداد بالقوة والفتوة، بحيث يتفاعل معها ويذوب فيها مع الأيام، وكذلك فعل أسلافنا – رحمة الله عليهم- من قبل، تلقفوا ثقافات اليونان والفرس وصهروها في ثقافتهم صهرًا حتى ذابت فيها، فأصبحوا أحق بها من أهلها وتلك طبيعة الأقوياء.

ونحن إذ نروم في هذا العمل استجلاء ملامح النّصور التداولي، فإننا نسعى إلى الإسهام في إحياء البلاغة العربية والعودة بها إلى عهد الازدهار، وذلك بجعلها شأنًا يوميًا، وهذا الأمر لن يتحقق إلّا إذا حاولنا تأثيث البيت البلاغي، وذلك بمحاولة تجاوز التقسيمات والتّحديدات المنطقية التي جعلت من البلاغة علمًا جافًا، أي تخليص البلاغة من براثن المنطق، وإقرارها في ساحة الفنّ، وباحة الوجدان أي تحقيق فنية البلاغة والانتهاء بها إلى أن تكون فن القول أي البحث عن "بلاغية البلاغة"، وكذلك محاولة تجاوز الوظيفة التقريرية المعيارية التي اصطبغت بها البلاغة العربية يوم أن خرجت من أحضان النّقد، وأصبحت علمًا يُنتج قواعد يجب احترامها.

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

الهوامش:

- 1 يُنظر: بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار ، اللاذقية 2007م، ص 138 - وما بعدها.
- 2 للإشارة هناك تسميات أخرى مثل (التضمين) الذي يحمل دلالات أخرى متعارف عليها في علوم النحو والبلاغة والعروض، وهو ما كان اختاره سعيد علوش، يُنظر: أرمينكو، فرانسواز: المقاربة التداولية، ص 53. وأيضاً (المضمّر) الذي يرتبط بالمقام وبالذلالة التداولية إلى حد يفوق ارتباطه بالذلالة اللغوية، خلافاً للمتضمن الذي نستكشف آثاره استناداً إلى الدالتين، وهو يشتمل على المقتضى الذي يحضر في الملفوظ، وعلى المضمّر الذي لا ذكر له في الملفوظ. ينظر: بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان، ص 164.
- ولنا في التفريق الذي أجراه الكفوي بينهما ما يُستأنس به، هذا إن لم يكن حجة لنا، ففي حالة التضمن (التحوي) يستطيع النّحاة أن يعتدوا بالتضمن كما يستطيعون الاعتداد بالإضمار، والأخير أسهل عندهم، لأنّه لا ينتهي إلى تغيير الوضع خلافاً للأول، أمّا في حالة الإضمار فلا يمكن القول بالتضمن ممّا يعني أنّ التضمن أشمل من الإضمار، كما أنّ الإضمار يمكن أن يُفهم من المقام بأمانة ما أشار إليه من دلالة على العموم وارتباط بالنية (المقاصد). يُنظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ص 135. ولا بدّ أن نُشير إلى أنّ من استخدم مصطلح المضمّر للمعنيين اللساني والتداولي مكان المتضمن أو الضمني هي ريتا خاطر حيث ترجمته - وكان عنواناً - في كتاب أوريكيوني، يُنظر: أوريكيوني، كاترين كيريرات: المضمّر. وأما المتضمن أو الضمني فكان أقرب إلى المراد فأثرناه، ولا بدّ أن نبين أننا أخذناه عن مسعود صحراوي، ينظر: صحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب، ص 30- و 34. وصابر الحباشة في ترجمته كتاب فيليب بلانشيه: التداولية من أوستن إلى غوفمان، ص 144.
- 3 يُنظر: بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار ، اللاذقية 2007م، ص 144-145. وأوريكيوني، كاترين كيريرات: المضمّر، ترجمة: ريتا خاطر ، مراجعة جوزيف شريم ، ط1، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت 2008م، ص 21.
- 4 يُنظر: أوستين، جون لانكشو: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف نُنجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، ط2 أفريقيا الشرق ،الدار البيضاء -بيروت 2008م، ص 96.
- 5 يُنظر: أرمينكو، فرانسواز: المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش ،مركز الإنماء القومي ،بيروت (د.ت)، ص 52.
- 6 يُنظر: المرجع نفسه، ص 147.
- 7 يُنظر: المرجع نفسه، ص 164. وصحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، ط1 دار الطليعة، بيروت 2005م، ص 30.
- 8 يُنظر: روبول، آن. وموشلار، جاك: التداولية اليوم، علمٌ جديدٌ في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط1 المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2003م، ص 47.
- 9 يُنظر: بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار ، اللاذقية 2007م، ص 165.
- 10 يُنظر: سيرفوني، جان: الملفوظية، دراسة، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق 1998م، ص 111. روبول، آن. وموشلار، جاك: التداولية اليوم، علمٌ جديدٌ في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط1 المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2003م، ص 48.

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

- 11 يُنظر: روبول، آن. وموشلار، جاك: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط1 المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2003م، ص 48.
- 12 يُنظر: بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار، اللاذقية 2007م، ص 165.
- 13 يُنظر: عبد الرحمن، طه: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط3 المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، بيروت-لبنان 2007م، ص 104.
- 14 يُنظر: روبول، آن. وموشلار، جاك: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط1 المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2003م، ص 57.
- 15 يُنظر: المرجع نفسه، ص 63-64.
- 16 يُنظر: المرجع نفسه، ص 70- وما بعدها.
- 17 عشير، عبد السلام: عندما نتواصل نغير، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2006م، ص 53.
- 18 أوريكيوني، كاترين كيريرات: المضمّر، ترجمة: ريتا خاطر، مراجعة جوزيف شريم، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008م، ص 21.
- 19 المرجع نفسه، ص 29.
- 20 يُنظر: المرجع نفسه، ص 29-30.
- 21 يُنظر: المرجع نفسه، ص 35.
- 22 المرجع نفسه، ص 39. ونعيد القول: إنّ الترجمة الدقيقة تكمن في جعل المضمّر داخلاً مع الافتراضات في المضمّن (الضمّني) لا العكس.
- 23 يُنظر: المرجع نفسه، ص 24.
- 24 ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: علي شيري، ط1 دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان 1408هـ/1988م، مادة (أول). ويُنظر: ابن الأثير، ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّمه وعلّق عليه: أحمد الحوفي وبدوي طبانه، ط2 دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة (د.ت) ج 1، ص 62.
- 25 زكريا بن محمد الأنصاري: الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، حقّق النصّ وقدم له: مازن المبارك، ط1 دار الفكر المعاصر، بيروت 1411هـ/1991م، ص 80.
- 26 الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهرسه: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2 مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت 1419هـ/1998م، ج 1، ص 261-262.
- 27 نُشير إلى ما اختلف فيه حول وضع الواو في (الراسخون) في الآية:
هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ. فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ. وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ. وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا. وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ آل عمران: 7
فمن قائل: - ويميل إلى ذلك أصحاب التفسير بالرأي - إنها للعطف بمعنى أنّ الراسخين في العلم هم ممّن يعلم تأويل المتشابه في القرآن الكريم، ومن قائل: - ويظهر ذلك إجمالاً عند أصحاب التفسير بالأثر - إنها للاستئناف بمعنى أنّ تأويله معلوم من الله العليم لا غير. ينظر مثلاً: الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج 1، ص 366.
- 28 يُنظر: الذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسرون، ط7 مكتبة وهبة، القاهرة 2000م، ص 195.

التأويل بين منهج التداولية والبلاغة العربية القديمة

29 يُنظر: ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين عن رب العالمين، قرأه وقدم له وعلق عليه وخرّج أحاديثه وآثاره، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وشارك في التّخريج أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، ط1 دار ابن الجوزي، السعودية 1423هـ، ج 2، ص 125-126. والزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر: البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريه: عبد القادر عبد الله العاني، وراجع: عمر سليمان الأشقر، ط2 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت 1413هـ/1992م، ج 3، ص 443.

30 ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: علي شيري، ط1 دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان 1408هـ/1988م، مادة (أول).

31 ابن تيمية: مجموعة الفتاوى، اعتنى بها وخرّج أحاديثها: عامر الجزائري وأنور الباز ج 3، ط1 دار الوفاء، المنصورة 1418هـ/1997م، ص 37-38. بتصرف يسير.

32 يُنظر: الأمدي، علي بن محمد: الإحكام في أصول الأحكام، صحّحه وعلق عليه عبد الرزاق عفيفي، ط1 دار الصميعي، الرياض 1424هـ/2003م، ج 1، ص 32-33. والزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر: البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريه: عبد القادر عبد الله العاني، وراجع: عمر سليمان الأشقر، ط2 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت 1413هـ/1992م، ج 2، ص 37-38، والشوكاني، محمد بن علي: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق وتعليق: أبي حفص سامي بن العربي الأثري، قدّم له، عبد الله بن عبد الرحمن السّعد، وسعد بن ناصر الشثري، ط1 دار الفضيلة، الرياض 1421هـ/2000م، ج 2، ص 763-764. السكاكي، أبو يعقوب: مفتاح العلوم، حقّقه وقدم له وفهرسه: عبد الحميد هنداي، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت 1420هـ/2000م، ص 437.

33 زكريا بن محمد الأنصاري: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، حقّق النصّ وقدم له: مازن المبارك، ط1 دار الفكر المعاصر، بيروت 1411هـ/1991م، ص 79.

34 خليل، عاطف فضل محمد: استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو، ع36 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ربيع الأول 1427هـ، ج 18، ص 335، نقلاً عن: خلاف، عبد الوهاب: علم أصول الفقه، دار القلم، الكويت 1988م، ص 20- وما بعدها، ونرى أنه لا ينبغي لنا أن نستطرد في حديثنا عن موقف أصولي الفقه، فنكتفي بهذا القدر؛ لأن ذلك ليس ميدان بحثنا أصلاً.